

## التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى 2002م

التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية:

استعرضت الهيئة مسيرة المفاوضات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي والمعوقات التي حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين، كما استعرضت الحوارات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وبعد المناقشة، توصلت الهيئة الاستشارية إلى المرئيات التالية:

- 1 التأكيد على تنفيذ ما ورد في "الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية" التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م)، والتي تضمنت الأسس والأهداف والسياسات اللازمة للتعامل بفعالية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- 2 التأكيد على تنفيذ ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، وبالأخص الإسراع في استكمال متطلبات قيام الاتحاد الجمركي في موعده المحدد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، توحيد المواصفات والمقاييس، العمل بنظام نقطة الدخول الواحدة، التثمين الجمركي، إلغاء المراكز الجمركية، تعديل أنظمة الوكالات التجارية، الاتفاق على قائمة موحدة للسلع الممنوعة والمقيدة، وتطبيقه في الأول من يناير 2003م، والوصول إلى السوق الخليجية المشتركة، والنظر في إمكانية تقديم موعد الاتحاد النقدي والاقتصادي، وتنفيذ ما ورد في المادتين المتعلقتين بالعلاقات الاقتصادية الدولية، والبيئة الاستثمارية. وذلك بهدف تقوية منظومة مجلس التعاون وتعميق

التكامل الاقتصادي بين دوله، وتمكينه من التعامل بفعالية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- 3 لتعزيز الأهداف الاقتصادية الرئيسية لمجلس التعاون، والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات، ونظراً لتزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية، والتوجه الجماعي في إطار منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة في السلع والخدمات، ينبغي التأكيد على أن الدخول في اتفاقات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية أصبح ضرورة استراتيجية وليس خياراً. والتأكيد على الإسراع بالوصول إلى اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على تحرير صادرات دول المجلس إلى الاتحاد الأوروبي مع بدء تطبيق الاتفاق بدون مرحلة انتقالية.

4 تعزيز دور الفريق التفاوضي لدول المجلس، وتمكينه من الاستعانة بالخبراء المختصين بالقضايا المتعلقة بمفاوضاته مع الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتعزيز إمكاناته الفنية والمادية.

5 الاهتمام بعلاقات مجلس التعاون الاقتصادية مع دول الجوار والدول ذات الكثافة السكانية، ودخوله معها في اتفاقات لتعزيز التبادل التجاري والتعاون في مجال الاستثمار.

6 التعامل بإيجابية وشفافية مع ما يثار خلال المفاوضات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل حقوق الإنسان والتنمية السياسية وحقوق الملكية الفكرية ونحوها، مع الإشارة إلى ما قامت به دول المجلس من خطوات في هذه المجالات.